



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XXs

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 333 اكتوبر 2010 شوال ذو القعدة 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

بالتعاون مع كل من منظمة هيومان رايتس ووتش ومركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، عقد مركز القاهرة اليوم 22 سبتمبر حلقة نقاشية على هامش فعاليات الجلسة الخامسة عشر بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف تحت عنوان " أزمة في البحرين: عودة التعذيب مجدداً، هجمة شرسة على مدافعي حقوق الإنسان". وقد قام كل من ليلى دشتي من جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ومريم الخواجه من مركز البحرين لحقوق الإنسان، وجو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومان رايتس ووتش بالحديث عن الوضع المتدهور في المملكة البحرينية وقدموا أمثلة ملموسة عن حالات الإعتقال التعسفي والتعذيب المزعم والإنتقام الحكومي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والتي أثارت المخاوف بخصوص الوضع هناك. وكانت ليلى دشتي قد منعت من السفر للمشاركة في الفاعليات المقامة حالياً بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومع ذلك فقد تمكنت ليلى من مخاطبة الندوة عبر برنامج "سكايب"، وعلي صعيد آخر لم يستطع أيضاً نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان أن يشارك في هذا الحدث نتيجة تهديدات وشيكة بالإنتقام.

دعت مجموعة من عشرات الاكاديميين والكتاب والشعراء والصحافيين في دول الخليج العربية السلطات البحرينية الى الافراج عن 23 معارضاً شيعياً متهمين رسمياً بالتآمر "للاطاحة" بالملكية، وذلك في بيان أصدرته مؤخرًا. ودعا الموقعون على النداء وبينهم كتاب وجامعيون ومدافعون عن حقوق الانسان "السلطات البحرينية الى التوقف الفوري عن تعذيب المعتقلين". وازداد البيان الذي وقعته "المنسق العام لمجموعة الخليج" انور الرشيد "تعرب مجموعة الخليج عن تخوفها الشديد من استغلال السلطات البحرينية للتهمة المزعومة وتوجيه عقوبات مشددة الى المعتقلين في ظل انعدام الاجراءات العادلة". ودعا "الى الافراج عنهم على وجه السرعة، وتمكينهم من الدفاع عن انفسهم وتوكيل محامين وتأمين جميع حقوقهم حسب المعايير الدولية المتبعة والسماح لمنظمات حقوق الانسان بزيارتهم وتقديم المسؤولين عن عمليات التعذيب والاختطاف الى المحاكمة".

وجهت الى ما مجموعه 23 ناشطاً بحرينياً، غالبيتهم قيد الاعتقال، في الرابع من ايلول/سبتمبر تهمة "تشكيل شبكة اهابية" للاطاحة بالنظام. وجاء في النداء ان مجموعة الخليج "تتابع بقلق بالغ التطورات المتتابعة في مملكة البحرين، وخصوصاً حملة الاعتقال والاحتجاز والتحقيق والتعذيب والضرب والاختطاف والحجب التي طالت النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان البحرنيين بموجب قانون مكافحه الارهاب حيث وجهت لهم تهمة خطيرة بمحاولة قلب نظام الحكم والارهاب والتخريب وتشكيل تنظيم سري وغيره في حين ان ابرز المعتقلين هم شخصيات حقوقية وسياسية معروفة ينتمون لمنظمات علمية ويعملون في العلن ويتبنون الاساليب السلمية".

ودعت منظمة العفو الدولية البحرين الى تأمين محاكمة عادلة للمعارضين الشيعية، معربة عن قلقها "من امكان الحكم عليهم بالاعدام اذا ما دينوا". وقالت المنظمة في البيان ان "عددا كبيرا من هؤلاء الموقعين لا يقيم اي اتصال بالخارج على خلفية معلومات عن تعذيب وتجاوزات اخرى" تعرضوا لها .

اصدرت العائلة الخليفية قرارا بسحب جنسية اية الله الشيخ حسين نجاتي وعائلته،

بدون تقديم اسباب معقولة، ويعتبر

هذا التصرف منافيا للاعلان العالمي

لحقوق الانسان، الذي يعتبر الجنسية

وجواز السفر حقاً اساسياً من حقوق

الانسان. كما اصدرت العائلة الخليفية

قراراً بمنع الشيخ عبد الجليل المقداد

عن الخطابة. واصدر الشيخ المقداد

بيانا اكد فيه استمرار المطالب .



ظلموا فحق عليهم غضب الله

حاول الغزاة الخليفيون محاصرة البحرينيين، فأصبحوا محاصرين بالكذبة التي ربما تكون الكذبة الكبرى منذ ان دنست اقدامهم ارض البحرين الطاهرة. اردوا تجريم الايرباء فأصبحوا، في نظر المنظمات الحقوقية الدولية المستقلة، هم المجرمين. فقد فشلوا في اثبات وجود جريمة حقيقية ارتكبها الرهائن البحرينيون، وفق القانون الدولي، ولكن جرائمهم مثبتة، تؤكد بما لا يدعم مجالاً للشك، اجساد العشرات من ابناء اوال التي مزقتها مباحث المعذبين الذين يستلمون اوامرهم من قصر الحاكم نفسه. لقد فشلت مسرحيتهم تماماً، وهذا الفشل لن يقلل من اجرامهم، بل سيزيد رغبتهم في المزيد من الانتقام. فاذا كان مشروعهم السياسي قد فشل جملة وتفصيلاً بسبب معارضة السكان الاصليين له (سنة وشيعة)، فان مسرحيتهم الاخيرة فشلت في اللحظات الاولى بعد اعلانها. فلو كان هناك محاولة انقلابية حقيقية لاقتنع بها اصدقاء الاحتلال الخليفي قبل غيرهم. ولكن عندما يخرج الناطق باسم الخارجية الامريكية في 15 سبتمبر الماضي ليؤكد عدم وجود ادلة لدى الحكومة الامريكية على وجود خطة انقلابية، وعندما يفشلون في اقناع البريطانيين برغم صداقتهم التاريخية معهم، بوجود اي عمل مخالف للقانون من قبل اللاجئين البحرينيين، فما الذي يبقى بعد ذلك من تلك الكذبة الفاضحة؟ يجب ان يعترف المعذبون هذه المرة انهم فشلوا في الاطار العام للمسرحية، وفي تفصيلاتها. هذه المرة لم يوقفوا ابداً في اختيار مؤلفي تلك المسرحية، او مخرجيها، فجاءت الاتهامات جزافاً، واضطروا لاستعمال علاقاتهم مع العائلات الحاكمة في دول الخليج الاخرى لانقاذهم من هذه الفضيحة التي تكفي لاسقاط اية حكومة منتخبة في بلد ديمقراطي. فعندما يساق اساتذة الجامعات والمتخصصون العلميون، والعلماء والعباد، ومعلمو الاجيال، اسرى بأيدي حفنة حاكمة، انسلخت من انسانيتها تماماً، ويمارس بحقهم التعذيب الوحشي الذي مزق اشلاء اغلبهم، فأية انسانية التي تستوعب وجود هذه الحفنة المعادية للقيم الانسانية؟

هذه المرة جاءهم العذاب من حيث لم يحتسبوا، فليسبوا، او آخر، ارغم الخليفيون على الافراط في نفي وجود اي دور ايراني في ما يسموه "خطة الانقلاب". فلم تمر سوى بضعة ايام على أسر البحرينيين من قبل الغزاة الخليفيين، حتى ارغم جهاز امنهم على اصدار بيان كان بداية انتهاء المسرحية، يؤكد عدم ارتباط الاسرى بايران. ثم جاء ذلك على لسان نائب رئيس الوزراء في لقائه بالسفير الايراني الذي انتهت مهمته في البحرين. وأخيراً جاء التأكيد النهائي على لسان وزير خارجية نظام الاحتلال الخليفي في مقابلة مع الصحافية، راعدة ضرغام، في 29 سبتمبر. فقد اكد بما لا يترك مجالاً للشك، عدم وجود اي دور ايراني. بل ان المسؤول الخليفي بدا مهووساً بالسعي لنفي اي دور لايران، وكرر ذلك مرارا خلال المقابلة التي يمكن تسميتها "مقابلة النفي القاطع لاي دور ايراني". بدا هذا الوزير وكأن على رأسه طيرا ايرانيا يراقب كل كلمة يطلقها، ويشترط عليه ان يكرر نفي الدور الايراني مرات ومرات، كما يفعل المصلي عندما يستغفر الله عشرات المرات. فما الذي يجري في السر بين طهران والمنامة؟ ما هذا الهلع الذي اكتنف الخليفيين؟ المشكلة لم تنته بنفي الدور الايراني، بل بدأت فكيف يستطيع نيف وعشرون شخصاً يعملون علناً ومعروفون بنشاطهم، والكثير منهم تعرض للاعتقال عدة مرات، التخطيط لانقلاب؟ ما الادوات التي استخدموها؟ اين تدربوا؟ او اين دربوا كوادرهم؟ ما انواع الاسلحة التي تم اكتشافها؟ ما عدد المعسكرات التي تدربوا فيها؟ وما مواقعها؟ ان احداً من الخليفيين لن يستطيع الرد على واحد من هذه التساؤلات، وتكفي قراءة المقابلة المذكورة مع وزير خارجية الاحتلال الخليفي لاكتشاف حالة الارتباك

التتمة صفحة (8)

الفتنة القائمة في خطاب الخلايا النائمة في البحرين

هيثم مناع
طالما احترمتُ الأداء المهني للصحفية منتهى
الرمحي رغم خوضها في قضايا تتعدى
الموضوعية أحيانا، بحكم معرفتي بعملية ضبط
السقف والتوجه لهيئات التحرير في الفضائيات
العربية. إلا أنني لا أخفي شعوري بالإحباط وأنا
استمع لها تدير حلقة تلفزيونية عن الخلايا النائمة
في البحرين. وتصل للقول بكل ثقة: "نحن في
عالم مفتوح لا يمكن توجيه التهم جزافا، لا يمكن
إلقاء القبض على مجموعة وتتهم دون تحقيق
أمني، الكل مراقب منظمات حقوق الإنسان
والإعلام يتكلم في الموضوع!!". شعرت وأنا
أسمع بأن السلطات العربية وسلطات الاحتلال
في العالم العربي قد قامت بما عليها بمجرد القيام
بتحقيق أمني. وأن قرابة ستين ألف معتقل، أقل
من عشرة آلاف منهم قدموا لمحاكم، يستحقون
مصيرهم لأن الجلاد قد قام بواجبه. وحتى يكتمل
السيناريو، قدم أحد الضيوف لنا نظرية متكاملة
في الخلايا النائمة ودورها في أوقات السلم
(تحرير معلومات استخباراتية، تشكيك بالقيادة
السياسية، تأليب الرأي العام) وفي التحضير
للحرب (تحديد الأهداف الاستراتيجية من خلال
رصد وتحديد مواقع الحشود والعمليات..)
والحرب نفسها (القيام بعمليات تخريبية محدودة،
توجيه أسلحة المعتدي نحو دقة أكبر في
الإصابة..). كنت أسمع كل هذا وأمام عيني
صورة صديقي الدكتور عبد الجليل السنكيس
المعتقل منذ 13 آب/أغسطس 2010. والسنكيس،
المقعد على كرسي متحرك، هو مهندس تلقى
تعليمه في بريطانيا، ويعمل أستاذا في جامعة
البحرين، من أكثر الزملاء في الخليج دقة ليس
في تحديد الأهداف الاستراتيجية للعدو، بل في

فشلت أجهزة الأمن في تسويقه في ديسمبر
2008 وفي سيناريوهات اعتقالات كارزاكان
والمعالمير، والذي ينال هذه المرة دعما من
وزراء خارجية وداخلية مجلس التعاون
الخليجي، وتغطية إعلامية كبيرة لتضليل الرأي
العام، لن يكون مجديا وبعيد النظر، بل على
العكس من ذلك، سيحمل كل بذور التفرقة
والبغثة والتحريض المجاني بين أبناء الوطن
الواحد. وهو محكوم إما بالفشل والعودة إلى الحد
الأدنى من احترام حق الإختلاف والتعدد
السياسي والثقافي والمدني، أو بناء نمط جديد
للدكتاتورية لا تستطيع مملكة البحرين احتمالها
بحكم حالة الوعي المرتفعة عند مواطني هذا
البلد، الذي أعطى المثل لدول الخليج بنشاطيته
الثقافية والمدنية العالية.

لقد ملئت الإطارات من حارقها، وملئت البطالة
من وجوه العاطلين المتكررة، وسأم الجميع من
تضخيم الرقابة قوائم ممنوعاتها على الشبكة
العنكبوتية، وأصبح مشهد سيارات الأمن على
أبواب الأحياء والقرى الشعبية يُشعر كل مواطن
بأنه مشبوه بالضرورة، مشاغب بالضرورة،
وموضوع ملاحقة محتملة عاجلا أو آجلا. لم تعد
مراكز التحقيق تخيف الناس، ولكنها أصبحت
نقطة سوداء في سجل السلطة الأمنية، ولن نتجح
القبضة الأمنية الحديدية إلا في تعميق الشروخ
الوطنية والمواطنة. فهل من مبادرة حكيمة تضع
حدا لهذه السياسة ذات العواقب الكارثية
والمدمرة، هذا السؤال يطرح على ملك البلاد
عشية عيد فطر يجمع في جوهره كل أبناء
المملكة، وتتمنى كل عائلات البحرين فيه عودة
بناء الحد الأدنى من جسور الثقة، بين الحاكم
والمحكوم.

9/9/2010

تكوين ملف موثق يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في
بلده. لقد تأكد لي أن عبد الجليل قد تعرض للتعذيب
رغم ترددي وضعه الصحي، وهذا هو حال
العشرات من المعتقلين المعروف عن عدد منهم،
نشاطه في جمعيات حقوقية للدفاع عن الضحايا
والمعتقلين. لقد تم التشهير بالرئيس الأول لمركز
البحرين لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجه في
الإعلام شبه الرسمي وكذلك في الرئيس الحالي
نبيل رجب، أما رئيس الجمعية البحرينية لحقوق
الإنسان الدكتور عبد الله الدرازي فقد تمت تحجته
بقرار إداري عن منصبه وتعيين مدير للجمعية من
قبل السلطة التنفيذية في خطوة نحو تأميم الجمعية
بانتسابات جماعية منتظمة لجماعات قريبة من
السلطة. ومع تدهور الوضع الحقوقي في البلاد،
قدم رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سلمان
كمال الدين، المعين حديثا من الملك، استقالته من
منصبه.

يبدو أن هوس احتمال الحرب أو هاجس المؤامرة
المطبوخة إيرانيا شبه الباثولوجي أو الرغبة في
السيطرة على انتخابات يفترض أن تتم في قرابة
أربعين يوما بدون شهود أجنبي (أي بدون مراقبين
عرب أو دوليين) وراء هذه الحملة التي تحطم
وبشكل منهجي مجموعة إنجازات عرفتها البحرين
في مطلع هذا القرن ونجم عنها الترخيص
للجمعيات الحقوقية والثقافية والسياسية، قبل أن تبدأ
عملية قضم الأظافر ثم قطع الأصابع وأخيرا
المصادرة والملاحقة والإغلاق.

لا يمكن للحكومة البحرينية أن تختبئ طويلا وراء
ملفات المؤامرة الخارجية أو الخطر على أمن
المواطنين أو مكافحة المذهبية التي تغذيها يوميا
بإجراءات تمييزية رصدتها منظمات حقوق
الإنسان مجتمعة. ولا شك بأن هذا التصعيد الذي

اعتصام أهالي المعتقلين بمجلس الاستاذ عبد الوهاب حسين

بالإضافة لشخصيات وجهات أخرى.
وتضمنت الفترة الصباحية كلمات ومدخلات
وأبيات شعرية من أهالي المعتقلين، وسماحة الشيخ
عبدالجليل المقداد، والمحامين، ونشطاء حقوقيين،
وآخرين.



تحت شعار " المعتقلون أبرياء : أوقفوا تعذيبهم،
وأطلقوا سراحهم " نفذ العشرات من أهالي
المعتقلين والنشطاء المتضامنين معهم يوم السبت،
بتاريخ : 11 / سبتمبر / 2010م، اعتصاما استمر
لأربعة أيام، وذلك بمجلس الناشط المعروف
الاستاذ عبد الوهاب حسين بمنطقة النويدرات،
حيث تم إستقبال المتضامن مع المعتصمين، من
أجل إبراز مظلومية المعتقلين، وما يتعرضون له
من انتهاكات وتعذيب نفسي وجسدي، وإيصال
رسالة احتجاج سلمية متحضرة .
وحمل الاعتصام المطالب التالية ..
- الإفراج عن جميع المعتقلين فوراً .
- وقف التعذيب النفسي والجسدي والتحرشات
الجنسية للمعتقلين .
- السماح للمحامين والأهالي بمقابلة المعتقلين .
- تحسين ظروف المعتقلين .

وقد غص المجلس في صباح اليوم الأول بأهالي
المعتقلين والمتضامنين معهم، وقد تضمنت الفترة
الصباحية زيارات ومشاركات من وفد فرق الدفاع
عن المعتقلين، ووفد الجمعية البحرينية لحقوق

رسالة المستشار صلاح البندر إلى حمد بن عيسى

بسم الله الرؤوف الرحيم والصلاة والسلام على الخاتم الأمين وعلى آله الطاهرين وصحبه الكرام وبعد

يا صاحب الجلالة

تعيش البحرين حالة متصاعدة من الاستقطاب والتعبئة الطائفية المنظمة والمتصاعدة. وأنكشف المستور وأظهر تقرير أصدره مركز "مواطن" آليات الإقصاء في البحرين وخطتها الاستراتيجية في أغسطس 2006 وتبعه بتقريراً آخر في يناير 2007 عن الخطة التنفيذية لمنظمة سرية/علنية تعمل خارج نطاق القانون والشرعية. وطالب المركز بتشكيل لجنة تحقيق في محتويات التقريرين من شخصيات مستقلة وجهات مشهود لها بالإستقلالية والنزاهة. وقد كان الهدف ببساطة هو المساهمة، مع الآخرين، في ان يعود المشروع الاصلاحي في البحرين إلى "خريطة الطريق" التي رسمها "ميثاق العمل الوطني"، وتجديد الالتزام به والتخلص من "مركز القوى" الذي يحكم بالنيابة عنكم البلاد ويرهبون العباد من خلال مجموعة أولاد "بنات السويدي" بقيادة خالد بن أحمد.

من الواضح الآن، بعد مرور شهور وتوالي الأحداث، ان كل الشكوك قد أصبحت حقيقة واقعة. فقد أثبتت ردود الأفعال ان "المنظمة السرية" تدار من الديوان الملكي من خلال الأوامر اليومية لوزير الديوان خالد بن أحمد للقيادة المباشرة لكل من محمد وأحمد عطية الله. وكنا نود ان نترك للجنة التحقيق المستقلة لأن تحدد من أودع الأموال في بنك "بيت التمويل الكويتي" للصرف على هذه الخطة الشريرة. وكنا نأمل ان تلتزم بتعهداتك لقيادات العمل السياسي وللعلماء الأجلاء بأن تكشف حقيقة هذه المؤامرة الدنيئة وتحاسب من يشرف عليها. ولكن هيهات! فيبدو أن "حاميتها" حراميتها.

يا صاحب الجلالة،

تربطنا بأهل البحرين وشائج المودة والرحمة منذ سنوات طويلة. ويعزز منها انحيازنا الدائم لقضايا السلام الاجتماعي والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لذلك لم نتوانى في مشاركته النضال ليسترد حقوقه منذ السبعينيات وفي دعم مسيرة الإصلاحات منذ العام 1999. بل عملنا على التبشير بها في كل المحافل الاقليمية والدولية من مؤتمر الديمقراطيات الناشئة في شيلى إلى منغوليا مروراً بالدول الغربية والعربية. وحاولنا في كل مرة ان نقوي، مع العشرات من أبناء وبنات البحرين، من الفرص الايجابية لتطوير "التجربة البحرينية" في شراكة واضحة وعقد اجتماعي ملزم بين المجتمع المدني وولاية الأمور. وأكندا في كل المجالات على أهمية المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي على الرغم من النواقص؛ وساهمنا مع الآخرين على تشجيع قوى المقاطعة وحثها على المشاركة في العملية السياسية من أجل ترسيخ ركائزها ودعم نموذجها حتى يكون مثلاً يحتذى لدول المحيط والجزائر. وفي مناسبة مرور 5 سنوات على استفتاء "ميثاق العمل الوطني" أصدرنا كتاباً

فالمواطن في محافظات الأغلبية السنية يتمتع بخيرات تساري في المتوسط 5 أضعاف ما يخصص للامكان ذات الأغلبية الشيعية. وذلك بعد أن تم تكريس أوضاع ظالمة في وظائف الخدمة المدنية وآلية الانتخابات النيابية والتمثيل السياسي حتى ترتضي الأغلبية بأكراميات الأقلية. أي وطن هذا؟ بل أصبح من السهل على من ينتمي للمذهب "الجعفري" ان يحلم في الالتحاق بالعمل في الديوان الملكي أو وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع من أن يجد وظيفة كعامل بسيط في بنوك من شاكلة "بيت التمويل الكويتي" أو "الشامل" ... الخ. وصار الوضع الآن هو الصراع حول من يسيطر على 160 مليار من الدولارات متوفرة في بنوك البحرين! السؤال الأساسي هو: من يعمل على السيطرة على أموال البنوك الإسلامية في المنامة ومن يقف خلف المشاريع التي تسمى "علاقة" كالمرفأ المالي وأمواج ودرة البحرين والرفاع فيوز والفورميولا والمدن الجديدة ومؤسسات التعليم ... الخ. كم من أبناء وبنات الطائفة الجعفرية الكريمة يعمل أو يستفيد من أي من هذه المشروعات؟ المسألة ليست نزاعاً طائفيًا، فالمزق البحرينى هو تحدي العدالة الاجتماعية، التحدي هو من يملك حق التصرف في الثروة ويتحكم في مفاصل السلطة؟ وهذا هو مرتبط الفرس.

خطورة "المنظمة السرية" أنها وضعت حكمكم رهينة لشخصيات من أمثال صلاح علي ومحمد خالد والسعيدى وأشباههم. وفي الوقت نفسه أوضحت للأغلبية الصامتة "سنة وشيعية" بأن لا خير في عهدكم ان كانت هذه هي القاعدة التي تستندون عليها. لقد تخرت نسبة 98% التي أكد عليها استفتاء "ميثاق العمل الوطني". وللمرة الأولى تتوسع قاعدة من يفقدون الأمل في الإصلاح وأصبحوا يفتنون بأن "الأزمة في نظام الإحتلال الخليفي". وأصبح العالم يستمع للمرة الأولى لدعوتنا بأن ما يحدث في البحرين هو نظام "فصل طائفي" (Sectarian Apartheid) يستند على أقلية (Minority) وجيش واستخبارات من المرتزقة الاجانب (Mercenaries).

ياصاحب الجلالة

وصلتني رسالتك الثلاثة. وثبت منها لدي بأنك لا تعلم حقيقة ما جرى ويجري على أيدي من تعتقد بأنهم أعوان لك في أن يستمر الحكم الذي استلمته من أجدانك إلى أحفادك. ولكن يبدو بأنك ما زلت تصدق بأن ما قمنا به مؤامرة بريطانية عليك، وأنا ندعم توجهات للتخلص من حكمك. لذلك نؤكد لك، وفي العلن، أننا مع الأغلبية ومع السلام الاجتماعي ومع الديمقراطية ولكننا مع العدالة الاجتماعية أيضاً. لا مصلحة شخصية لنا في ذلك، ولا نبحث لأنفسنا عن مغنم أو عداوات، ويكفي أننا لم نزعج لمصادرة ممتلكاتنا وسرقة أموالنا بواسطة رجال الأمن. ولم نزعج، على المستوى الشخصي، بصور حكم "سياسي" بالسجن والغرامة من قضاء فائد للمصداقية والحيادة والنزاهة بشهادة الإدارة الأمريكية وتقارير منظمات حقوق الإنسان. ولم نتوقف لثانية للتمتع في قرار مانع البوفلاسة الذي اتخذته بالنيابة عن "المنظمة السرية".

البقية صفحة 4

عن "البحرين: رؤية ملك ومستقبل وطن" أكدنا فيه على أهمية الالتزام به ولكن هيهات! الأسرة الخليفية تتميز بأنها استندت على حق "الفتح" للبلاد، وخلال 300 عام جاهدت ان تبحث عن "عقد اجتماعي" بينها وبين أهل البحرين. فهي لم تستند في شرعيتها على قاعدة دينية كما فعل آل البوسعيدي في عمان بالارتكاز على الأباضية ولم تسير على نهج آل سعود في الاستناد على الوهابية أو ملوك اليمن على الزيدية أو حتى إدعاء ملوك الأردن ومصر والمغرب بأنهم من سلالة العترة النبوية! وكان دستور 1973 شكلاً متطوراً لهذا العقد الاجتماعي، وعلى خطاه كان "ميثاق العمل الوطني". لذلك كان من الضروري كشف المخطط الخبيث الذي يعمل على تسليم السلطة والثروة لقلعة "سنية"، وتعمل على ان يستمد حكمكم شرعيته من خلال فلول الوهابية والأخوان المسلمين. المخطط الخبيث الذي تم كشفه يعزز من سيطرة فئة قليلة لا يمكن ان يضمن لكم الاستمرار في حكم البحرين. فهي تحول حكمكم ببساطة لأن يكون إمتداداً لحكم "يزيد" ويفقد شرعيته ومبررات ولايته الدينية لدي الأغلبية. فأن كانت هذه الاقلية تعمل على السيطرة على جهاز الدولة وعلى الإعلام وعلى الاقتصاد خلال السنوات الماضية فأنها لن تستطيع ان تقنع الاغلبية حتى داخل دواعيس المحرق بأن الحكم يستند على "المواطنة" وليست على "الطائفة"، وستزيد من عزلة الحكم محلياً وإقليمياً ودولياً وتفتح الطريق للتخلص منه. ان ما تقوم به هذه "المنظمة السرية" بصورة مباشرة على ان يلاقي حكمكم مصير حكم الشاه ومصير حكم الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا. فهي تعمل على تكريس نظام "فصل طائفي" متكامل (Sectarian Apartheid) تشهد عليه احكام قبضتها على مجموعة المصارف والاستثمارات المالية والعقارية والتي تتحكم فيها في البحرين وتحرص على ان تعزل منها الأغلبية. وتخطط لأن تكون المحافظات عبارة عن بانتوستانات "طائفية" (Sectarian Bantustans) تشبه ما كان يحدث في بانتوستانات جنوب أفريقيا من تمييز في الخدمات والموارد. ونجد على أرض الواقع ان التخطيط للمدن الجديدة وللخدمات البلدية والحكم المحلي تسير في طريق فرض أوضاع الفصل الطائفي. وذلك حتى يصبح لكل طائفة مناطقها السكنية وأحزابها ومؤسساتها الدينية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية ولها محاكمها ومدارسها ووسائل اعلامها ... الخ. فأي بلد هذا الذي تتحول إليه البحرين في القرن 21؟ تدبروا في ما يحدث في البلديات بالمقارنة مع المحافظات من تفاوت في الموارد والاختصاصات.



غيوم الاستبداد تحوم في سماء البحرين

جمعية العمل الاسلامي: التصعيد الأمني إعلان رسمي لنهاية مشروع الإصلاح وعودة أمن الدولة من جديد

تلونوا ومهما علا صراخهم زورا ضد أبنائه باسم القوانين - المفصلة على قياس فئة قليلة من أبناء الوطن - والدساتير التي يصنعها لهم مستشاروا السوء ومبغضي الخير للبحرين. إن جمعية العمل الإسلامي كجمعية سياسية وطنية تعلن إستيثارها للتعديات الصارخة التي تمارسها السلطة بحق أبناء الوطن وعلى رأسها إعتقال رموز سياسية: وطنية وحقوقية، وكذلك التحريض المستمر ضد شرفاء الوطن العاملين من أجل إطلاق الإصلاح وتعزيز الشراكة والديمقراطية والعدالة من رؤساء الجمعيات السياسية والحقوقية المعارضة وأعضائها، وإيقاف نشراتها المعبرة عن رأيها، والتدخل في الشؤون الدينية وإيقاف العلماء عن ممارسة دورهم الديني وتحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية تجاه الوطن وأبنائه كسماحة العلامة الشيخ عبدالجيل المقداد، وسحب جنسية شخصية دينية مرموقة كعالم الدين البارز سماحة الشيخ النجاتي - وعائلته بطريقة غير لائقة، ونستنكر التطبيق الانتقائي للقانون الأعور الذي يطبق على فئات ويستثنى - بشكل إنتقائي ومتعمد - فئات أخرى، ونعلن تضامننا التام مع كل صاحب حق في وطننا العزيز.

حفظ الله البحرين وأهلها
وقادة الخير والسلام والوئام
فيها من كل سوء ومكروه..

جمعية العمل الاسلامي
الثلاثاء 21 سبتمبر 2010م
الموافق 12 شوال 1431هـ



ورغم التحريض والتعبئة الذي مارسته السلطة خلال الفترة الماضية لا سيما الشهرين الماضيين ضد الداعمين للإصلاح الحقيقي في البحرين والمطالبين به، فإن المعركة في حقيقتها وجوهرها هي بين مؤيدي الإصلاح والتغيير ومعارضيه المفسدين في الوطن والمستأثرين بثرواته، وإن ما يجري اليوم بحق المواطنين - مهما أطلقت عليهم السلطة وإعلامها - هو إعلان رسمي لنهاية مشروع الإصلاح وعودة أمن الدولة من جديد..

لقد وصلت السلطة في تحديها للمجتمع - وبأساليب غير حضارية - إلى التصديق على أبنائه باسم القانون، ففي الوقت الذي تمنح فيه جنسية هذا الوطن ولا ترابه - على حساب الوطن وحقوق وحرريات أبنائه، فإنها تضيق على أبنائه الصالحين، وتسحبها من علمائه وشرفائه، كما حصل لعالم الدين البارز آية الله الشيخ حسين النجاتي حيث أهدمت على سحب جنسيته وجنسية عائلته، في خطوة تصعيدية غير مبررة وفي رسالة تحدي واضح للمجتمع وثقافته الدينية.

إن هذا الإستفزاز وهذا التحدي لشعب البحرين لن يزيدينا إلا إصرارا على العمل الجاد لتحقيق الشراكة والعدالة والإصلاح والديمقراطية من أجل الوطن وأبنائه، وإن أقل ما يمكن أن نؤديه لهذا الوطن العزيز - وطن الآباء والأجداد - هو أن ندافع عن قيم الإصلاح والإصلاح، وأن نرفض الباطل فيه مهما تلون، وأن نرفض النفاق والفساد والفاستدين من أجله مهما

تابعت جمعية العمل الاسلامي بقلق بالغ التراجعات الحادة لحالة الحريات وحقوق الإنسان خلال الفترة الماضية خاصة الشهرين الأخيرين في البحرين، فمن خلال حملة إعلامية وأمنية وسياسية منظمة تستهدف سلب المواطنين والمؤسسات والهيئات والجمعيات حقها في معارضة السياسات الخاطئة وكشف الفساد والتجاوزات الفاضحة وحقها في المطالبة بالشراكة السياسية وحق الرقابة والمحاسبة الضروريتان لبناء دولة القانون والمؤسسات.

فقد عمدت السلطة مستغلة جميع إمكاناتها للإعلان عن ما يشبه الحرب على المعارضة من خلال إعتقال رموز وطنية ونشطاء سياسيين وحقوقيين وتلفيق تهم باطلة لهم لتشويه سمعتهم ومحاکمتهم إعلاميا بغير وجه حق ولا قانون ولا أخلاق، وتثبيت التهم ضدهم قبل أن يقول القضاء كلمته، ضاربة عرض الحائط بالمادة 23 من الدستور البحرين الذي تقول: "المتهم بريء حتى تثبت براءته"، فضلاً عن التجاوزات الفضيحة في حقهم بمحاكمات شفافة عادلة خاضعة للقانون، فإن المعتقلين يتعرضون لتعذيب وتكيد شديد في السجون والمعتقلات، ويمنع محاموهم وذووهم من الاتصال بهم وزيارتهم أو حتى معرفة مكان وجودهم، فضلاً عن الإلتقاء بهم وتفقد أحوالهم وحاجياتهم.

وفي وقت تحضر فيه السلطة على المعارضة وعلى الرأي الآخر استخدام أجهزة الإعلام العامة كالتلفزيون والصحف الرسمية التي هي حق أصيل لهم، نراها تعمد إلى إغلاق العديد من المواقع الإلكترونية المحسوبة على المعارضة السياسية والحقوقية والإخبارية - وبجحج واهية - على رأسها موقع جمعية الوفاق الوطني وجمعية العمل الإسلامي والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وملتقى البحرين وغيره، والتصديق على الجمعيات السياسية ونشراتها وكذلك سحب تراخيص إصدار نشرتي الوفاق والديمقراطي لجمعيتي الوفاق والعمل الديمقراطي في خطوة تصعيدية خطيرة الهدف منها إسكات جميع الأصوات - لا سيما المعارضة منها - ليق صوت السلطة الوحيد الذي لا يضايقه أي صوت آخر.

ورغم إدانتنا لتخريب الوطن الذي لا يشمل حتما الإحتجاجات السلمية المشروعة المضيق عليها، وفي ظل غياب تحقيق نزيه وقضاء مستقل فإنه لا يمكن الجزم بالجهات التي تقوم بالتخريب ما إذا كانت جهات لها علاقة بالمعارضة أم هي جهات تابعة لأجهزة منفصلة في الدولة أو غير ذلك، خصوصا وأن الإنفلات واستهداف المواطنين العزل وصل إلى حد اختطاف المواطنين من الشوارع والتكيد بهم، من أجل تشويه سمعة المعارضين والمطالبين بإصلاح حقيقي في بحریننا الحبيبة.

رسالة المستشار صلاح البندر إلى حمد بن عيسى - البقية من ص 3

وانتصار الحق وهزيمة الطغيان هو النتيجة النهائية وإن طال الزمن.

نؤكد لكم يا صاحب الجلالة بأننا على العهد باقين: نحن مع السلام الاجتماعي ومع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولا نزكي أنفسنا، فذلك من إغراءات الشيطان، ولكن سجلنا يشهد بأننا كنا دائماً في صف المظلومين ضد الطغيان. وأنا لا نخاف ولا نتردد في قولنا الحق عند سلطان جائر. ونحن على استعداد لدفع مهر الحرية، ونحن مع أشواق أهل البحرين في وطن للجميع وان تكون خيرات البحرين لأهلها.

حفظ الله البحرين وأهلها من كل مكروه. ولا نامت أعين الجبناء.

صلاح آل بندر
sab@gulf21.net
كيمبريدج، المملكة المتحدة

ولكن نعتقد بأن دوافع القرار هو قطع الطريق على المعارضة ممثلة في نواب الوفاق من طرح الموضوع في ساحة البرلمان. لذلك حدد السجن بفترة 4 سنوات هي عمر الفصل التشريعي للبرلمان الحالي. وذلك لحرمان كل من تسول له نفسه من المطالبة بمعرفة الحقيقة. فالوفاق تواجه الآن بتكتيكات التهميش والاستهزاء والاستصغار والأحتواء والتوريث والتطويع والإخفاء السياسي... الخ من تدبير وتنفيذ هذه "المنظمة السرية". والوفاق مواجهة بتحدي الإستمرار في هذا الطريق المملووم ومواجهة القنابل الزمنية المزروعة في طريق مسيرتها البرلمانية أو الانسحاب. والبحرين مواجهة بتحدي التجنيس السياسي الذي يستهدف هويتها التاريخية وبحلول 2010 ستكون مختلفة اللون والرائحة والطعم. هذا كله أصبح معلوم، ولكن نضم صوتنا للعلاء الذين يحذرون من غضبة الحليم. ونبشركم بأن هذا الطريق نتائجه واضحة. فقد حذرنا منه في جنوب أفريقيا ودارفور. وفي الحاليتين أثبتت الأحداث بأن طريق الدم هو الخيار الوحيد

بيان وقعته 26 منظمة حقوقية:

صمت المجتمع الدولي على القمع المتصاعد في البحرين يشجع على التوسع فيه وتزايد العنف السياسي

22/09/2010

والتنظيم السلمي، وتنحية القانون جانبا، لصالح الاستخدام المفرط للقوة، واللجوء للاعتقال والتعذيب والتكثيف بالمعارضة السلمية، والإبقاء على سياسات الإقصاء والتمييز المنهجي بحق الأغلبية الشيعية.

- (1) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- (2) الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الدنمرك
- (3) الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- (4) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصر
- (5) المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
- (6) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- (7) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- (8) النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف ، مصر
- (9) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- (10) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- (11) المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية
- (12) المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، مصر
- (13) جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، مصر
- (14) جمعية حقوق الإنسان أولا بالسعودية
- (15) جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
- (16) دار الخدمات النقابية والعمالية، مصر
- (17) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية
- (18) لجنة احترام حقوق الإنسان بتونس
- (19) مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، مصر
- (20) مركز الأرض لحقوق الإنسان، مصر
- (21) مركز البحرين لحقوق الإنسان
- (22) مركز حابي للحقوق البيئية، مصر
- (23) مركز دراسات التنمية البديلة، مصر
- (24) مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان
- (25) منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، اليمن
- (26) مركز هشام مبارك للقانون، مصر

تضامنية مع ضحايا حملات القمع، الذين كان معظمهم من أبناء الطائفة الشيعية.

كما أقدمت السلطات البحرينية على وقف النشرات الدورية لاثنتان من كبار الجمعيات السياسية، وهي جمعية الوفاق الوطني، وهي أكبر جمعية سياسية في البحرين، وجمعية العمل الوطني، وهي جمعية معارضة ليبرالية، كما تم إغلاق العشرات من المواقع الإلكترونية، و أبرزها موقع جمعية الوفاق الوطني، و جمعية العمل الإسلامي، وموقع السياسي المعارض المعروف عبد الوهاب حسين . وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجريد عدد من الجماعات السياسية من أسلحة فعالة قبل الحملة الانتخابية والتي ستبدأ خلال أيام.

وتؤكد المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان تضامنها الكامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، ومع حق المنظمات الحقوقية في مواصلة عملها بصورة مستقلة عن كافة التدخلات الحكومية التعسفية. وتشدد المنظمات في هذا الإطار على مسؤوليات المجتمع الدولي في كبح هذه الحملات الأمنية، التي تستهدف إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان، والتغطية على الانتهاكات الجسيمة، التي تمارسها السلطات البحرينية تجاه مواطنيها عموما، وتجاه الطائفة الشيعية على وجه الخصوص، والتمهيد لتلاعب واسع النطاق بالانتخابات البرلمانية.

وتدعو المنظمات الموقعة بشكل خاص مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، للنظر في التدابير المناسبة لحفز السلطات البحرينية على الالتزام بالضمانات المعترف بها دوليا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كما تناشد المقرر الخاص والمعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بالتدخل لدى السلطات المعنية من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات، وترتيب زيارات عاجلة للبحرين لتقصي الأوضاع الراهنة، ومراقبة وتقييم مدى توافر معايير العدالة في المحاكمات، التي يجري تدبيرها بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

وتؤكد المنظمات الموقعة على أن المخاوف المشروعة من احتمالات تنامي العنف السياسي والاجتماعي في البحرين، إنما يعززها ويخلق بيئة مواتية لها تراجع المملكة عن مشروعها الإصلاحية، واتجاه السلطات على نحو متزايد باتجاه العصف بوسائط التعبير والتجمع

تعرب المنظمات الموقعة أدناه عن قلقها العميق واستنكارها الشديد إزاء تصاعد حملات القمع في البحرين، التي أدت حتى الآن إلى اعتقال المئات من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والرموز الدينية الشيعية، وتعريض عدد كبير منهم إلى التعذيب. كما تدين المنظمات الموقعة حملات التشهير المتواصلة التي تستهدف وصم المعارضين السياسيين ومدافعي حقوق الإنسان بالضلوع في مخططات للتحرير على الإرهاب.

وتتابع المنظمات الموقعة بقلق بالغ أن صمت المجتمع الدولي على الإجراءات القمعية بالبحرين من شأنه أن يشجع السلطات البحرينية على المضي قدما في مخططها، الذي بات يستهدف بشكل واضح خنق المنظمات الحقوقية المستقلة أو إغلاقها، لقطع الطريق على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة، والتي يرجح أن تشهد وسائل فاضحة للتلاعب وتزييف إرادة الناخبين في إطار السياسات المنتهجة رسميا، والتي تستهدف الإقصاء السياسي للمعارضة الشيعية وكذلك المعارضة الليبرالية.

تحت وطأة هذه الهجمة الشرسة أمنيا وإعلاميا، اضطر مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، إلى نقل إدارة أعمالهم مؤقتا إلى أوروبا.

والمعروف أن السلطات البحرينية كانت قد أقدمت على حل مركز البحرين لحقوق الإنسان منذ العام 2004، لكنه واصل عمله بشجاعة طيلة هذه السنوات حتى باتت من المنظمات الحقوقية المتميزة بنشاطها المهني على الصعيد الإقليمي والدولي، كما أن جمعية شباب البحرين لم تتمكن بدورها من التحصل على الترخيص بإنشائها بسبب تعنت الحكومة، بل إن رئيس الجمعية يخضع بدوره للمحاكمة بدعوى ممارسة الجمعية للنشاط دون ترخيص.

وتتويجا لهذه الهجمة على المنظمات الحقوقية، أقدمت وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية على حل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وعزل رئيسها المنتخب، وإسناد إدارة الجمعية إلى أحد موظفي الوزارة لفتح باب العضوية وإجراء انتخابات لاحقا للهيمنة عليها بعد إدخال أعضاء جدد تابعين للسلطة فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجمعية تعد المنظمة الحقوقية المستقلة الوحيدة المسجلة قانونا في الوقت الحالي مع وجود عدد آخر من المنظمات الحقوقية الوهمية التي عملت السلطات البحرينية على إنشائها. وقد طالتها هذه الإجراءات بدعوى أنها تنسق أنشطتها مع كيانات "غير شرعية"، ويقصد بها الجمعيات واللجان غير المسجلة، كما اتهمت السلطات الجمعية بتوجيه أنشطتها لصالح "فئة واحدة من المواطنين"! بسبب تنظيمها أنشطة



لجنة أهالي معتقلي قرية المعامير

برنامج في الصميم: المعارضة البحرينية تطالب بالعودة لدستور 73

فالأمركيون هم الذين يسيطرون عليه بأساطيلهم لا الإيرانيين ولا العرب".

وكانت تصريحات قد أدلى بها علي أكبر ناطق نوري مستشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، ادعت السيادة على البحرين واصفة إياها بأنها "المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة" قد أثارت موجة عارمة من الانتقادات في الخليج والعالم العربي.

وقال القيادي في حركة أحرار البحرين المعارضة بأن المعارضين البحرينيين الذين ارتضوا أن يشاركوا في العملية السياسية في البحرين، "كانوا يظنون بأنهم قادرين على تغيير الأمور تحت قبة البرلمان"، ولكنهم، حسب قوله، يشعرون اليوم بخيبة أمل. وقال إن حركته تستعين بالمؤسسات المدنية في المجتمعات بأكملها لمساندة القضية.

وفي رده عن سؤال حول استعانة حركته بالغرب لتحقيق أهدافها، قال "إذا استطعنا أن نؤثر على السياسيين فسوف نفعل". وأضاف "النظام هو الذي استقوى علينا بالغرب لسنوات طويلة". وشبه المعارض البحريني النظام في البحرين بـ "النظام العنصري الذي كان يحكم جنوب أفريقيا".

وفي رده عن سؤال حول التمويل الذي تتلقاه مؤسسة الأبرار التي يعتبر الدكتور الشهابي أحد أمناء مجلس إدارتها. قال إن الأبرار مؤسسة خيرية، "وانها لم تتلق قرشا واحدا من أموال زكاة الخمس التي يدفعها أبناء طائفة المذهب الشيعي"، وأن أموالها تعود من استثمار طوابق مبنى المؤسسة ذاتها، على حد قوله.

التعاقد لعام 1973، والذي أقر نظاما ملكيا للبحرين.

يذكر أن غالبية سكان البحرين هم من المسلمين الشيعة في حين تنتمي عائلة آل خليفة المالكة إلى المذهب السني.

اسم الخليج

وعن تعليقه على الدور الإيراني في الخليج، والتصريحات الإيرانية حول تبعية البحرين، قال الشهابي "هذه ليست قضيتي".

وقال إن الحكومة البحرينية هي التي يجب أن تتعاطى مع الحكومة الإيرانية "لحل إشكالية ما يسمى بالمطامع الإيرانية". وقال إنه يريد البحرين بلدا عربيا وأنه ممن صوتوا لعروبة البحرين واستقلالها. وقال "لست مع احتلالها لا من إيران ولا من الخليجيين".

وعن رأيه في تسمية الخليج بالعربي أم الفارسي، اجاب ساخرا "هو اليوم خليج أميركي،

نفى سعيد الشهابي القيادي في حركة أحرار البحرين المعارضة أن يكون قد خطط لقلب نظام الحكم في البحرين.

وقال، في حوار مع برنامج في الصميم، الذي تم بثه يوم الاثنين 27 سبتمبر 2010 انه سبق وصدرت ضده أحكام غيابية و"لكن ليست هناك إمكانية للمحاكمة لأن التهم غير حقيقية أصلا"، مضيفا أنه هو الذي سيحاكم النظام من الداخل والخارج، وإن النظام هو المدان.

وأكد أنه ليس في أدبيات حركة أحرار البحرين ما يشير إلى رغبة الحركة في قلب نظام الحكم. وقال: "نحن لا نمارس إلا ما هو مشروع من الوسائل للضغط على النظام".

وأكد بأن هؤلاء المعارضين ليسوا إرهابيين، على حد قوله، وبأن الاحتجاج هو حق يكفله المجتمع المدني المعاصر. وأن السلطات البحرينية لا تسمح لهم بالتظاهر "فإذا خنقت الإنسان من رقبته، فإنه سيستخدم كل ما لديه من أجل تخليص نفسه".

وكانت السلطات البحرينية قد أعلنت في أوائل الشهر الجاري عن توجيه تهمة "المساس بالأمن الوطني وتدبير مؤامرة تهدف إلى تغيير نظام الحكم بوسائل غير مشروعة" لأكثر من 20 شخصا. والشهابي من بين الشخصيات التي تعيش في الخارج وشملت لائحة الاتهام. وتشهد البحرين اضطرابات واحتجاجات منذ منتصف الشهر الماضي وتحمل السلطات المعتقلين مسؤولية التحريض على القيام بها.

وأكد المعارض البحريني أن مطلب حركته هو الدستور التعاقد الذي يجعل الأسرة الحاكمة محكومة به ويثبت دور الشعب كشريك سياسي في الحكم.

وردا على وصفه الأسرة الحاكمة في البحرين بأنها محتلة، قال بأن الأسرة الحاكمة هي التي تعتبر ان دخولها إلى البلاد كان بمثابة فتح وكان شعب البحرين هم مجموعة من الكفار.

وقال إن العائلة الحاكمة "جاءت من الخارج واحتلت البلاد بالقوة والعنف وليس برضى الناس".

ما العيب في الدستور الجديد؟

وفي رده على سؤال عن اعتراضاته على الدستور الجديد، قال الشهابي ان المعارضة لن تقبل بأي دستور مهما كانت إيجابياته ما لم يكن تعاقديا يؤكد على كون الشعب شريكا سياسيا مساويا للأسرة الحاكمة في الصلاحيات.

وأكد أن هناك مجالا للتوافق مع الأسرة الحاكمة إذا ارتضت بالعودة إلى الدستور التعاقد عام 1973، مشيرا إلى أنه اجتمع وبعض المعارضين مع ملك البحرين عام 2008 في لندن وأنهم، حسب قوله، قد سمعوا وعودا لكنها لم تنفذ.

وترفض المعارضة البحرينية الإقرار بالدستور المعدل في فبراير/ شباط عام 2002 حيث تعتبره قد ألغى المشاركة الشعبية التي جاء بها الدستور



علي سعد: السجين الكفيف من ينقذه من براثن الوحوش؟



من بين المعتقلين الشاب علي سعد الذي نجا من محاولة اغتيال نفذتها فرق الموت الخلفية العام الماضي. كانت المحاولة تستهدف اشخاصا ثلاثة استشهد ادهم، موسى جعفر، بينما فقد علي سعد عينيه بشكل كامل. ولتغطية الجريمة، وجهت العائلة الخلفية لهذا الشاب تهمة الاعداد لعمل ارهابي وهمي. وتوارى علي سعد عن الأنظار، رافضا تسليم نفسه لجهاز معروف بوحشيته وانعدام انسانيته. ولكن تم اختطافه الشهر الماضي ونقله الى جهة غير معلومة. وعبرت اخته في برنامج "نقطة حوار" الذي بثته دبي بي سيء مؤخرا عن خشيتها على حياته، خصوصا انه غير معلوم المكان، وترفض العائلة الخلفية الإفصاح عن محل احتجازه، او السماح لعائلته بزيارته. وحيث انه كفيف البصر، فقد اصبح بأيدي اعداء لا يرحمون، ولا يعرف كيف يدير حياته وهو لا يرى شيئا من حوله.

وتجدر الإشارة الى ان السلطات الخلفية لم تعد تراعي اي بعد انساني في تعاملها مع البحرينيين. فليدونها من المعتقلين اطفال دون السن القانوني، كما اعتقلت طفلا لا يتجاوز العاشرة من العمر. اما الدكتور عبد الجليل السنكيس، المعوق، فمحروم من استعمال نظارته الطبية ومن عكازتيه اللتين لا يستطيع التحرك بدونهما.

الحريات العامة في نفق مظلم: حجب مواقع، ووقف نشرات سياسية، وسحب جنسية فقيهه

المعارضين وخصوصاً علماء الدين. وهو كذلك تهديد مبطن للنشطاء وعلماء الدين ذوي الأصول الفارسية بإمكانية سحب جنسياتهم تسعفاً إذا ما استمروا في نشاطاتهم الحقوقية والسياسية غير المتفقة مع توجهات السلطة. وما يدعو إلى الإزعاج هو توجه السلطة إلى تجنيس العشرات من الآلاف من الناس من بعض الدول العربية والأسبوية على أساس طائفي وقبلي ضمن استغلال صارخ للسلطة، وفي نفس الوقت الذي تسحب فيه الجنسية من مواطن ولد وترعرع في البحرين أو تهدد الآخرين بسحب جنسياتهم على أساس طائفي بغض.

شرعية ومصير الحملة الأمنية

وتتعارض هذه الحملة الشرسة على حريات التعبير والنشر مع موقع البحرين كعضو في مجلس حقوق الإنسان ومع ما تدعيه من احترامها لحرية الرأي والتعبير، وتتناقض كذلك مع المادة 19 من العهد الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه البحرين وتنص على أن "لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها". كما تتعارض هذه الحملة مع حرية ممارسة العقيدة الدينية.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يجدد مطالبته لحكومة البحرين والجهات المعنية بما في ذلك الجمعيات والمنظمات المحلية والدولية بالسعي لدى السلطات البحرينية ومطالبتها بالتالي:

1. الوقف الفوري للحملة المنظمة على حريات التعبير عن الرأي ونشر المعلومات
2. رفع المنع عن نشرات الجمعيات السياسية وإعادة السماح لها بنشرها وتوزيعها.
3. رفع منع الخطابة عن الشيخ عبدالجليل المقداد والتوقف عن استهداف المنابر الدينية ومصادرة حرية الخطباء الدينيين.
4. التراجع عن إسقاط جنسية الشيخ النجاشي وأفراد عائلته والتوقف عن ترهيب المعارضين بسياسات تتعارض مع النصوص الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
5. رفع الحجب عن جميع المواقع العامة التي تم حجبها ضمن الحملة الأمنية الأخيرة وما قبلها.
6. إلغاء كافة الإجراءات التي من شأنها تقييد حرية الرأي والتعبير أو منع انتقال المعلومات.
7. تحقيق التزامات البحرين الدولية واحترام جميع صور حرية التعبير والنشر كما هو منصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية.
8. تعديل قانون الصحافة رقم 47 لسنة 2002 بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
9. وضع حل لجذور المشاكل وعلاج أسباب التوتر وذلك عبر البدء بعملية إصلاح سياسي جدي وصادق وعبر حل الملفات الحقوقية العالقة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
10. التوقف عن ملاحقة ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتوفير البيئة القانونية والعملية الملائمة لنشاطاتهم وفقاً للإعلان الدولي الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

استهداف علماء الدين والهيمنة على المنابر الدينية إلى جانب ذلك قامت وزارة العدل والشؤون الإسلامية في 19 سبتمبر بإيقاف رجل الدين الشيخ عبد الجليل المقداد عن الخطابة لمدة أسبوعين ابتداءً من الجمعة 24 سبتمبر، وهو المعروف بانتدائه لتيار "الوفاء" المعارض للسلطة، وانتقاداته الصريحة للسلطة في قضايا الديمقراطية والحريات والمعتقلين. وقد بررت الوزارة قرارها بأنه "جاء نتيجة التجاوزات التي قام بها المقداد خلال خطبته الأخيرة، لما تتطوي عليه من تهديد للسلم الأهلي، والتدخل السافر في عمل جهات إنفاذ القانون وعدم احترام الإجراءات القضائية، فضلاً عن مخالفتها لأداب الخطاب الديني" و كان المقداد قد انتقد في خطبته الأخيرة التدهور الحقوقي في البلد وتعذيب النشطاء ورجال الدين والتشهير بهم في الصحف قبل أن يقول القضاء كلمته وحرمانهم من حقوقهم المدنية وفصلهم من أعمالهم وفي يوم الجمعة 24 سبتمبر تم الهجوم على المسجد الذي يقيم فيه الصلاة والاعتداء على المصلين بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع وكذلك اعتقال بعض المصلين ومن بينهم حسين قمبر العمر (29 سنة)، جعفر عبدالله القيم العمر (36 سنة)، أحمد عبد علي عبد الوهاب العمر (28 سنة)، والحاج أحمد مروان العمر (55 سنة). ويأتي هذا المنع ضمن حملة تستهدف السيطرة على المنابر الدينية وإخضاعها لتوجهات السلطة كانت قد بدأت بدعوة وجهها ملك البلاد حمد الخليفة في شهر رمضان الماضي في كلمة متلفزة وتلا ذلك برفقة تأيد من ابنه وولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وعمه رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة.

سحب الجنسية لإسكات المعارضين

وفي تصعيد شديد الحدة لسياسة إسكات المعارضين ضمن تطور مفاجئ، قامت السلطة ممثلة في وزارة الداخلية في 19 سبتمبر بسحب جنسية الشيخ حسين النجاشي وأفراد عائلته، على خلفية مواقفه السياسية والحقوقية، مبررة ذلك بأن "الشيخ النجاشي وهو في العقد الخامس من عمره قد حصل على جواز سفر بحريني هو وزوجته وأولاده بالمخالفة لأحكام قانوني الجنسية وجوازات السفر"، من دون توضيح طبيعة المخالفات. ثم عادت في اليوم التالي لتناقض نفسها مدعية أن "النجاشي وأسرته لم يكتسبوا الجنسية أصلاً"، و من المعروف عن الشيخ النجاشي انه من مواليد المحرق بملكة البحرين وقد اكتسب الجنسية البحرينية وفقاً للقانون، وهو أحد العائدين إلى البحرين في عام 2001 بعد سنوات من النفي القسري كما أنه معروف بمواقفه السياسية التي من أبرزها تعطيل صلاة الجمعة احتجاجاً على صدور قانون الجمعيات السياسية الذي يقيد العمل السياسي، وذلك تعبيراً عن اعتراضه على تمرير المجلسين لقانون الجمعيات واصفاً إياه بأنه «انتهاك» واضح لحقوق الجمعيات السياسية في البلاد. وكان قد أشرف على مفاوضات جرت بين مسئولين في الحكومة وأعضاء في لجنة ضحايا التعذيب من دون التوصل إلى أي اتفاق، كما أن الشيخ نجاشي كان واحداً من موقفي بيان «كبار علماء الدين» الذي صدر مؤخراً ودعا الملك إلى اتخاذ "مبادرة إنقاذ صادقة" لتهدئة الأوضاع الأمنية.

ولا يجيز الدستور البحريني سحب أو إسقاط الجنسية بعد اكتسابها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون، والتي لم تنطبق في حالة الشيخ النجاشي.

ويرى مركز البحرين لحقوق الإنسان أن هذا التصعيد الخطير يرمي إلى إلقاء مزيد من الرهبة في نفوس

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن بالغ قلقه إزاء التدهور الكبير والمتسارع للحريات العامة وعلى وجه الخصوص حرية الرأي والتعبير، والتي تمثلت خلال الأيام القليلة الماضية بسحب تراخيص النشر المطبوعة لجمعيتين سياسيتين، وحجب المزيد من المواقع الإلكترونية، وإيقاف الشيخ عبدالجليل المقداد ذي المواقف المعارضة للسلطة عن الخطابة، وسحب جنسية الشيخ النجاشي وأفراد عائلته على خلفية مواقفه السياسية، بالإضافة إلى إيقاف مجموعتين تعملان على توزيع الأخبار المحلية على البلاك بيري والمواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية. وقد جرت أغلب هذه الانتهاكات في غضون أقل من 24 ساعة في هجمة شرسة تهدف لإسكات كافة الأصوات المخالفة لسياسة السلطة.

الجمعيات السياسية تحت مطرقة القوانين المقيدة للحريات

لقد قامت هيئة شؤون الإعلام في 19 سبتمبر بسحب ترخيص نشرة جمعية وعد الشهرية "الديمقراطي"، ونشرة «الوفاق» الأسبوعية التابعة لأكثر جمعية سياسية في البحرين هي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، مبررة ذلك بأن "هذه النشرتات تعمل على تضليل الرأي العام والتناول على أسماء وشخصيات والتشهير بهم ونشر الكثير من المواضيع المغلوطة التي تهدف إلى التفرقة والطائفية وإثارة الجمهور، فضلاً عما تتضمنه من عناوين تحريضية ومواضيع لا تخدم المصلحة العامة في المملكة". وقد سبق لهيئة شؤون الإعلام أن قامت باستدعاء القائمين على النشرتات في أربع جمعيات سياسية من بينها (وعد) (الوفاق) مهددة إياها في محاولة للضغط عليهم من أجل تحويل النشرتات إلى مجرد ناقلات لأخبار تلك الجمعيات والتوقف عن نشر الأخبار المتعلقة بالشأن الحقوقي والسياسي في البلاد. وفي الفترة نفسها تم توجيه خطاب لجمعية العمل الإسلامي بشأن نشرتها ويتوقع سحب ترخيصها أيضاً في أية لحظة. وقد سبق أن قامت الهيئة بإغلاق المواقع الإلكترونية لكل من جمعيتي الوفاق [3] وجمعية العمل الإسلامي (أمل).

تأتي هذه الانتهاكات لحرية النشر والتعبير التي تستهدف الجمعيات السياسية كنتيجة لاستمرارها في فضح انتهاكات السلطة لحقوق المواطنين والاعتداءات على النشطاء تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" من خلال المواضيع المنشورة في النشرتين في الأسابيع الماضية، وكذلك في كشفها الدائم عن جرائم الفساد والتمييز والتجنيس السياسي لتغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد. ويتزامن سحب ترخيص النشرتين مع بدء هذه الجمعيات السياسية بحملاتها الانتخابية للمرشحين التابعين لها وكمحاولة من السلطة لإضعاف مرشحهم أمام منافسيهم من مرشحي السلطة وتصعيب وصولهم إلى ناخبيهم. والجدير بالذكر أن القانون المعني بتنظيم الصحافة الذي استندت عليه هيئة الإعلام يعد من القوانين المقيدة للحريات التي تتعارض مع المعايير الدولية ذات الشأن، بل هناك مطالبات مستمرة من قبل الكثير من المنظمات الحقوقية الدولية من أجل تعديلها أو إلغائها.

ظلموا فحق عليهم غضب الله - تمة ص 1

والتناقض داخل نفسه، فقد كان كلامه تافها الى الدرجة التي ادت لاشمئزاز الصحافية التي اجرت المقابلة، وقد انعكس ذلك على تكرارها طرح السؤال الواحد بصيغ مختلفة، والسبب ببساطة ان اجابة الوزير الخليفي ضعيف وهش ومخرج لانه خاو من اي فحوى.

على ان سقوط المسرحية، جملة وتفصيلا، ليس نهاية ازمة نظام الاحتلال الخليفي. فماذا سيفعل بالرهائن؟ هل سيحاكمهم؟ خصوصا مع وجود رغبة من جهات قضائية وحقوقية دولية عديدة لحضور المحاكمات؟ هل سيسمح للرهائن بالحديث الحر ام سيكتفي بقراءة لوائح الاتهام واصدار احكام معدة سلفا وصادرة عن قصر الطاغية بشكل مباشر؟ أيا كان الامر فسيكون ذلك كله تكلفة باهضة ليس للنظام ككيان، بل لافراد، كل على حدة، خصوصا مع تواتر الأدلة على ارتكابهم جرائم ضد الانسانية. وفي ظل تصاعد الاهتمام الدولي بما اصبح يسمى "الابادة الصامتة" التي يمارسها الحاكم نفسه، ويصدر قراراته لتنفيذ هذه الابادة بشكل متواصل، سوف تتحول المحاكمات المزمنة الى "سيرك" حافل بالمفاجآت. وسوف تكون افادات الضحايا ادلة دامغة ضد العناصر الخليفية ابتداء برأس النظام، مروراً برئيس جهاز الامن الوطني المتهم بارتكاب افطع جرائم التعذيب الموثقة، وصولاً الى عناصر التعذيب الذين لن يستطيعوا دفع التهم بادعاء انهم "ينفذون اوامر عليا". وقد بدأ المهتمون بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب والابادة في البحرين باعادة قراءة وقائع محاكمات "نورومبرغ" ولوائح عمل المحكمة الجنائية الدولية، وبدأوا اتصالاتهم بشكل هادئ ولكنه حثيث. الهدف النهائي واضح: اصدار مذكرات اعتقال دولية بحق رأس النظام بتهمة الابادة، وبحق عدد من اعوانه، خصوصا الرؤساء الثلاثة لجهاز الامن الوطني الذي تحول الى مقصلة للرهائن البحرينيين الذين اختطفوا خلال السنوات العشر الماضية وعذبوا. وما اكثر الافادات التي جمعت كأدلة لادانة هؤلاء بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية. هذه المرة اصبحت الجهات الدولية المعنية بهذه الجرائم اكثر إصراراً على الاستهداف القضائي لأولئك المجرمين. وقد أكدت الزيارات المقتضية التي قامت بها بعض العائلات للسجناء في الايام القليلة الماضية ان ما مارسه الخليفيون هذه المرة من تعذيب بحق الرهائن البحرينيين على يدي خليفة بن عبد الله آل خليفة، رئيس جهاز الامن الوطني يفوق الجرائم التي ارتكبها الثلاثي البيغيض: خليفة - هندرسون - فليفل. ولم يغيب عن اذهان الجهات الدولية المهمة بمطاردة مرتكبي جرائم الابادة والتعذيب ما فعله السفير الخليفي الحالي في لندن، الذي كان رئيسا لجهاز الامن قبل تعيينه في منصبه الحالي.

لقد اوصل الخليفيون العلاقات بينهم وبين شعب البحرين الى نقطة اللارجعة، وعليهم ان يتحملوا تبعات ذلك القرار الهوج. انه القرار الذي دفعهم لاستهداف كل ما هو انساني ومقدس لدى اهل البحرين: بدءا باعلان الحرب ضد الابرياء باعتقالهم وتعذيبهم بدون رحمة او شفقة، والاستقواء بالحكومات والمنظمات والافراد الاجانب، خصوصا ذوي النزعات الطائفية والانتهازية. فباستهداف الرموز الدينية والعلمية وانتهاك حرمة المساجد والمصلين، ومساومة المواطنين على حقوقهم الانسانية الاساسية مثل العناية الصحية والتعليم والاسكان، بمنعهم من كل ذلك اذا عارضوا الاستبداد والديكتاتورية، لم يبق الخليفيون حتى على الشعرة الرفيعة مع اهل البلاد الاصليين (شيعة وسنة)، وبدلا من التطبيع معهم، اصبحوا يشترطون ضمائر البعض لاستغلالهم ضد الاغلبية الساحقة من المواطنين. الطغاة يعتقدون ان هؤلاء "الخاصة" سوف يحمونهم من سخط العامة، ويحفظون لهم عروشهم الواهية. ولكنهم لو قرأوا التاريخ الماضي والمعاصر يتمعن لأدركوا ان الظلم لا يدوم، وان الاستبداد لا بد ان ينتهي وان الله قد وعد المستضعفين والمظلومين بانهم سيرثون الارض وبنهون حكم الظلم. ان الامعان في التنكيل والعدوان تعبير عن اليأس وليس عن النصر. فالقوي لا يظلم، وكما يقول الامام علي عليه السلام: "انما يعجل من يخاف الفت، ويحتاج الى الظلم الضعيف". اما القوي فله ثقة بنفسه وبربه وبشعبه، ويشعر ان قوته انما تأتي من دعم ذلك الشعب له. آل خليفة يؤمنون بعكس ذلك، وان قوتهم لا تتحقق الا اذا ضعف الشعب، وانهم واهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) لا يمكن ان يتواجدوا على هذه

بقايا أمل يلمع من الزلزلة

واستحال الظلام نورا جميلا في غيبه الليالي الطوال عندما لاح في الدجى كوكب العز والإبا والنضال لحظة تلك فاصل في سماء تعج بالأهوال بين ماض فصوله داميات بين الدمى والرجال وغد مشرق يفيض بالحب والندى والوصال وتبدى السحاب في غسق الليل حزينا ينوء بالأثقال ساعة تلك بين عهدين من رزايا أوام بين أمس مسربل بعناء وظالم واحتلال وبكرة تملأ الشمس أفقها بين الربى والتلال بينما الناس يحلمون سكرى بخير حال وحال زغرد البلبل الصدوح بصوت مزمر ونافعال

ول يا ليل، انت يا قاتل النور والضيا والجمال أنت أضنيت شعبنا، أنت مأوى اللصوص والانذال فارتحل واصطحب دولة الصمت والردى في الرحال مسنا السوء والبلاء وعشنا في أذى واقتتال واحتوتنا عصابة الشر قتلا وهتكا وسائر الافعال مرحبا بالضياء في فجرنا الآتي برغم طول الليالي سوف نحيا، مطيعين لله رب الغدو والآصال ولأجل الحياة نلثم ارضا في ثراها دم الأبطال أيها الرازحون في القبو صبورا فانهم في زوال أنتم الصوت هادرا ، أنتم البدر في أعالي الجبال وهم الساقطون من غير ذكر يزدريهم تعاقب الاجيال

الارض وان عليهم استبدالهم بغيرهم ممن يقول "سمعا وطاعة" لولي نعمته، ولو كان ذلك على حساب انسانيته او دينه. على الباغي تدور الدوائر، وبعد ان انتهت المسرحية الخليفية الى فشل ذريع، بدأت عقاب الساعة دور لغير صالحهم، واصبح الشعب يترقب موعد القصاص القانوني العادل من مرتكبي جرائم الابادة والتعذيب. انهم معروفون ليس بصفاتهم واعماله فحسب، بل باشخاصهم واسمائهم وعناوينهم، ولن يفلتوا هذه المرة، يعون الله تعالى، من طائفة القانون، ولن يفيدهم مجلس التعاون الذي لجأوا اليه معتقدين ان ذلك سيمنع سريان القانون الالهي الذي لا يقر الظلم، ولا يسمح له بالبقاء، والذي يقول ان يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم، وان الله يمهمل ولا يهمل. هذا القانون يطمئن المظلومين بان الله يتابع الظالمين ويترصدهم: "ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون، انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار". ان التمييز ظلم، والاعتقال التعسفي ظلم، والتعذيب ظلم، والاعتداء على الحرمات ظلم، واستهداف المساجد بالعدوان وضرب المصلين داخل باحات المسجد ظلم، ومنع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه والسعي لخرابها ظلم، وان نهب اموال الناس بالباطل ظلم، وان الاستبداد والطغيان والديكتاتورية ظلم. ولذلك حقت كلمة العذاب على الخليفيين لانهم أمعنوا في التنكيل وأفحشوا في الظلم.